

مدونة السلوك البيئي

للمؤسسات غير الربحية و غير الحكومية

نحو بيئة طيبة
و مجتمع صادم و إنسان فاعل



سبتمبر ٢٠١٤



مركز العمل التنموي / معاً
MA`AN Development center

للتواصل مع مركز معاً:
هاتف: +970 8 2823712
البريد الإلكتروني: info@maan-ctr.org
الصفحة الإلكترونية: www.maan-ctr.org

بتمويل من الاتحاد الأوروبي من خلال مرفق البيئة العالمي GEF



مدونة السلوان البيئي

المؤسسات غير الربحية و غير الحكومية

خوبيئة صحية
ومجتمع صامد و إنسان فاعل

نشرت هذه المدونة من قبل: مركز العمل التنموي / معاً



مركز العمل التنموي / معاً
MA`AN Development center

بتمويل من الإتحاد الأوروبي من خلال مرفق البيئة العالمي GEF



للتواصل مع مركز معاً:

هاتف: +970 8 2823712

البريد الإلكتروني: info@maan-ctr.org

الصفحة الإلكترونية: www.maan-ctr.org

إعداد: د. أحمد صالح صافي

سبتمبر 2014

المعلومات الواردة في المدونة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر الممول

مشكرون

مدونة السلوك البيئي هذه طورت بشكلها النهائي في سبتمبر من العام ٢٠١٤ بدعم سخي من مرفق البيئة العالمي. هذه المدونة هي إحدى أنشطة مشروع "تعزيز الهم البيئي كممارسة وشراكة قضية مجتمعية" الذي ينفذه مركز العمل التنموي معًا. تعتبر هذه المدونة الأولى من نوعها في فلسطين وربما في العالم العربي إذ لم يكن بالإمكان تطوير هذه المدونة دون الدعم والمساندة التي قدمها الأفراد والمؤسسات التالية أسماؤهم من خلال الدعم وتقديم المشورة والمراجعة. لذا فإننا نتقدم لهم بجزيل الشكر.

إدارة مركز العمل التنموي /معًا:

- أ. جبر قدح - مدير المركز في غزة.
- م. إيهاب أبو حسين - مسؤول وحدة التطوير والرقابة والتقييم.

طاقم مشروع:

- أ. محمود السقا - مدير المشروع.
- أ. ماجد حمادة - منسق المشروع.

أعضاء الهيئة الإشرافية:

- م. عمر طافش - وزارة الحكم المحلي.
- م. زكي زعرب - سلطة جودة البيئة.
- أ. أزهار بسيسو - مركز تطوير المؤسسات (NDC).
- م. رنا دعيس - سلطة جودة البيئة.
- م. رياض جنينة - شبكة المنظمات الأهلية (NGO).

سليمة ونظيفة حفاظاً من حقوق الإنسان الفلسطيني. كما أكد القانون على ضرورة حماية ثروات الوطن الطبيعية والتنوع الحيوي الذي يميز فلسطين. كما يؤكّد القانون الفلسطيني على ضرورة العمل دوماً على الحفاظ على البيئة لدى استخدامها للموارد وتقليل النفايات والانبعاثات إلى أقصى درجة ممكنة.

بالإضافة لكل ما سبق نؤكّد إيماناً أن الإنسان كفرد أو مجموعة قادر على حماية البيئة عبر السلوك البيئي المسؤول الذي يمنع ضرراً أو يعزّز صلابة الأنظمة البيئية. كما أن الإنسان الفاعل هو القادر على صنع ودعم السياسات الصديقة للبيئة أو تغيير ومنع السياسات غير الصديقة للبيئة من خلال المشاركة الديموقراطية الإيجابية على المستويات الوطنية أو العابرة للأوطان. من هنا فإن المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية غير الرخية هي طليعة الفعل البيئي السليم ولها دور عظيم في نشر الوعي البيئي والخشود والمناصرة من أجل بيئه سليمة بل وتقديم خدمات بيئية كثيرة بشكل مباشر. هذه الأدوار الريادية تفرض على هذه المؤسسات ضرورة أن تكون قدوة في مجال تقليل الأثر البيئي السلبي لأنشطتها والعمل كمؤسسة وموظفين وفقاً لأرقى مستويات السلوك البيئي السليم.

القيم والقناعات

فن المؤسسات الأهلية غير الرخية الموقعة على مدونة السلوك هذه نعلن إدراكنا بأن البيئة هي الخيط الحيوي الذي يقوم فيه البشر بمارسة حياتهم من عمل ومأكل ومشرب وراحة وتفاعل اجتماعي وغيرها من الأنشطة معتمدين على هذا الخيط كمصدر أساسى لخدمات وموارد متتجدة وغير متتجدة لا يمكن للإنسان العيش دونها. من ثم يصبح الحفاظ على هذا الخيط أولوية قصوى نظراً لأهميتها للإنسان ولأن البيئة جذ ذاتها قيمة كبيرة كونها إبداع الخالق عزوجل وفيها تتضح عظمة صنعه وجلال وجهه.

كما أننا نؤمن تماماً بأن البيئة على اتساعها وعظمتها قدرتها على التكيف مع أشكال الضغط المختلفة طبيعية كانت أم من صنع الإنسان فإنها أصبحت وخصوصاً منذ الثورة الصناعية الغربية في نهايات القرن الثامن عشر وتضاعف أعداد البشر ليصل إلى السبعة مليارات نسمة أكثر هشاشة وقابلية للتأثير بالسلوك الخاطيء. فظاهرة تغير المناخ التي تهدّد جميع الكائنات على الأرض تشهد على أن الإنسان أصبح قادراً على التأثير على ظواهر كونية كالمناخ الذي كان في السابق حكرًا على الطبيعة وقوانينها. من هنا ازدادت مسؤولية الإنسان الذي أؤمن على هذه الأرض ليصبح أكثر مراعاة للبيئة ولتصبح تلبية حاجاته أقل أثراً عليها.

كما نعلن إدراكنا للترابط الشديد بين كل الأشياء في هذا الكون كما أدرك ذلك جون مويير أحد الآباء المؤسسين للفكر البيئي المعاصر حين قال "عندما خاول رفع أي شيء لوحده، نجده مرتبطاً بكل شيء آخر في هذا الكون الواسع". هذا الإدراك يجعلنا أكثر حساسية لأثر أنشطتنا على البيئة بما في ذلك الآثار غير المتوقعة وغير المقصودة. كما يجعلنا أكثر تقديرًا للتعقيد وجمال هذا الكون وعظمته صانعه. ومن هنا فإن مصلحة البيئة وقضاياها ومحاذيرها يجب أن تؤخذ في الاعتبار في كل أنشطة المؤسسات ومشاريعها بدءاً من التخطيط والتصميم مروراً بالتنفيذ والرقابة وانتهاءً بالتقييم والمراجعة.

كما نؤكد التزامنا وتأييدها للقانون البيئي الفلسطيني الذي جعل الحق في بيئه

الغرض من المدونة

تهدف هذه المدونة إلى الحفاظ على أداء بيئي مرتفع لجميع المؤسسات الموقعة عليها. كما تهدف إلى جعل الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية مكوناً فاعلاً من مكونات صنع القرار في المؤسسات الموقعة عند القيام بجميع الفعاليات والبرامج والعمليات من خطط وتصميم مشاريع وبرامج وعمليات لوجستية ومالية وتنفيذ مشاريع وبرامج وكذلك عمليات المتابعة والتقييم وكل ما عدا ذلك من أنشطة. كما أن هذه المدونة تعمل على ضمان التزام المؤسسات الموقعة بالقانون البيئي كحد أدنى نظم لبرامجها وعملياتها. تحتوي هذه المدونة على مبادئ سلوك بيئي أساسية بالإضافة إلى ملحوظ تعلم كلواحة تنفيذية وتوضيحية لهذه المبادئ. تمثل هذه المدونة التزاماً اختيارياً للموقعين عليها تفسره قناعاتهم الذاتية واحترامهم للبيئة ورغبتهم بأن يكونوا طليعيين في مجال حماية البيئة والمصادر الطبيعية. بمجرد توقيع المؤسسة على هذه المدونة تعتبر المؤسسة متبنية لهذه المدونة ولكن لكل مؤسسة موقعة الحرية في تحديد الفترة الزمنية التي ستصبح فيه قواعد هذه المدونة جزءاً أساسياً من قانونها الداخلي وقواعد عملياتها المختلفة وسياساتها بحيث لا تتجاوز هذه المدة السنة والنصف. يجب أن يتم مراجعة هذه المدونة من قبل المؤسسات الموقعة فرادي أو كمجموعات كل عامين للتأكد من أن القواعد والشرح التي تشملها المدونة تغطي كل الهموم والأثار والأهداف البيئية كما تشمل أرقى أشكال السلوك البيئي مع ملاحظة تسارع البحث العلمي وصنع المعرفة ، والتطور المطرد للتكنولوجيا.

مبادئ السلوك البيئي

١. احترام البيئة:

المؤسسات الموقعة على هذه المدونة تلتزم وتقدر الطبيعة بكوناتها المختلفة لذاتها ولما تقدمه من خدمات جليلة للإنسان. كما تتعهد هذه المؤسسات بالعمل على رعاية البيئة وحمايتها والاحتفال بجماليتها ونقاءها ونشر هذا التقدير والاحترام ما أمكن بين جمahirها ومستفيديها.

٢. الالتزام بالقانون:

المؤسسات الموقعة على هذه المدونة تؤكد التزامها بالقانون البيئي الفلسطيني كما ورد في القانون رقم سبعة لعام ١٩٩٩ وأي تعديلات لاحقة أو شروحات لبنيوده المختلفة. تعتبر بنود القانون الحد الأدنى الذي تسعى هذه المؤسسات للالتزام به بل والزيادة عليه.

٣. المسؤولية والمساءلة:

تعتبر المؤسسات الموقعة على هذه المدونة نفسها مسؤولة عن البيئة الخيطية بها بل وعن حماية البيئة ببعدها الكوني ضمن إطار دورها وبرامجها وعملياتها كما تعتبر نفسها مسؤولة عن سلوكها البيئي أمام جمahirها وأصحاب الحقوق ومستفيديها ومجلس إدارتها فيما يتعلق بالآثار البيئية لأنشطتها وبالتزامها بالسلوك البيئي القوم والمحافظ.

٤. تقليل الأثر البيئي السلبي للأنشطة والعمليات:

تعهد المؤسسات الموقعة بتقليل الأثر البيئي السيئ لجميع عملياتها وبرامجها إلى أقصى درجة ممكنة والعمل دوماً على تحقيق هدف جعل عملياتها وبرامجها غير مؤذية للبيئة. يشمل ذلك حماية التنوع الحيوي والنظم البيئية. وتقليل العوادم والنفايات إلى أقصى درجة ممكنة.

٥. الاستدامة والمحافظة:

تعهد المؤسسات الموقعة يجعل الاستدامة عاملًا فاعلاً في تطوير وتنفيذ برامجها

الداخلي. يشمل ذلك الحفاظ على المرافق نظيفة وخالية من المواد السامة والخطرة أو الباعثة لمواد سامة أو خطرة.

٩. التناجم مع الطبيعة:

إدراكاً منها أن الإنسان خلق ليعيش وينمو وينشط في أكتاف الطبيعة ومعرفة بأن مظاهر الطبيعة تدخل البهجة والسرور على النفس البشرية وجعل الإنسان أكثر إبداعاً وكفاءة في العمل فإن المؤسسات الموقعة على هذه المدونة ستعمل جاهدة على استيعاب عناصر الطبيعة في فرش وتجهيز المقرات والمكاتب قدر الإمكان. كما تعهد المؤسسات الموقعة على استيعاب عناصر الطبيعة عند تصميم مبانٍ جديدة لها وأن يجعل التصميم صديقاً للبيئة قدر الإمكان ووفق المتوفّر من مواد وموارد وخبرات.

١٠. تعزيز السلوك البيئي الإيجابي للموظفين:

عطفاً على كون الموظف هو أداة تنفيذ سياسات وبرامج المؤسسة وهو كذلك سفير المؤسسة ومثلها أمام الشركاء والمؤسسات الأخرى والمجتمع فإن المؤسسات الموقعة على هذه المدونة يجب أن تقوم بشكل مستمر ومنهج برفع الوعي البيئي لموظفيها وتعزيز القيم البيئية بينهم ومكافأة السلوك البيئي القويم عندهم. إن تعزيز السلوك القويم للموظفين داخل المؤسسة لا بد أن يؤثر في سلوكهم خارجها مما يضاعف الأثر الإيجابي لجهودات المؤسسة في الحفاظ على البيئة وحماية الموارد.

١١. الدفاع عن البيئة وحمايتها:

امتداداً لمبدأ المسؤولية والمساءلة ونظرها لكون الطبيعة لا صوت لها فإن المؤسسات الموقعة على هذه الوثيقة تعهد بالدفاع عن البيئة الفلسطينية وحمايتها من الاعتداءات والتجاوزات من قبل المجتمع المحلي أو الاحتلال الإسرائيلي. يتم ذلك عبر توثيق هذه التجاوزات واستخدام آليات الحشد والمناصرة لبيان هذه التعديات ومحاسبة المتسببين بها.

وأنشطتها بما تعنيه من العمل على تلبية متطلبات الجيل الحالي دون الحد من قدرة الأجيال القادمة على تلبية متطلباتها. يشمل ذلك رفع كفاءة كل برامج وأنشطة المؤسسة وتقليل استهلاك الموارد الطبيعية المتتجدد وغير المتتجدد إلى الحد الأكبر الممكن والاستثمار أكثر في البرامج والمشاريع والأنشطة ذات الأثر طويلاً المدى والاستهلاك الأقل للموارد.

١. دمج المفاهيم والقيم البيئية:

تعهد المؤسسات الموقعة يجعل المفاهيم والقيم والمبادئ البيئية عاملاً مشتركاً ومتقاطعاً مع جميع أنشطة المؤسسة وعملياتها بدءاً من مرافق التخطيط والتصميم للبرامج والأنشطة وإدارة الموارد والأفراد مروراً بالعمليات اللوجستية والمالية وتنفيذ المشاريع والرقابة عليها إلى مرحلة المتابعة والتقييم. هذا يعني أن الاهتمام في البيئة يجب أن يتجاوز المشاريع والبرامج المصنفة على أنها بيئية ليشمل جميع البرامج الإغاثية والتنموية وكذلك ليشمل جميع عمليات المؤسسة وليس تنفيذ البرامج فقط.

٧. القيادة بالقدوة الحسنة:

تعتبر المؤسسات غير الرسمية مؤسسات طبيعية وريادية في مجال التوعية بقضايا البيئة والخشد والمناصرة من أجل سلوك بيئي سليم وسياسات محافظة على البيئة. كما أن الكثير من المؤسسات تقدم خدمات بيئية متعددة مثل تطوير البنية التحتية أو نشر التقنيات الصديقة للبيئة بين الأسر الفلسطينية. انطلاقاً من هذه المعطيات تعهد المؤسسات الموقعة على مدونة السلوك بأن تكون دوماً القدوة في مجال الحفاظ على البيئة وانتهاج أفضل وأعلى درجات السلوك البيئي في داخلها وأمام جماهيرها ومستفيديها.

٨. الحق في بيئه سليمة:

كما أكد القانون الفلسطيني فإن الحق في بيئه صحيه وسلامه هو حق أساسى من حقوق الإنسان ومن هنا تلتزم المؤسسات الموقعة على هذه المدونة بجعل مرافقها خالية من كل ما هو مسيء للصحة العامة ومبسبب للأمراض والتلوث البيئي

زجاجة مياه ممتلئة بحجم لتر أو لترتين في خزان الماء الخاص بالسيفون لتفريغ بنفس الغرض. للتقليل من أثر المياه المستخدمة للوضوء يمكن تزويد الحمامات بأباريق بلاستيكية ليستخدمها المتوضؤ بدلاً من الاستخدام المباشر للحنفيات ما يقلل استخدام المياه كما يقلل من إحتمالات جعل أرضية الحمام مبتلة وغير نظيفة نتيجة تطاير مياه الحنفية خلال عمليات الوضوء.

على المؤسسة وضع لافتات توعوية تحث على تقدير استخدام المياه في كل الأماكن التي تتواجد فيها المياه من مطابخ وحمامات وغيرها لدفع الموظفين للاستخدام الأمثل للمياه. هذه اللافتات يجب أن تكون ذات رسائل واضحة وقصيرة و يجب أن تتوارد في أماكن لا يمكن للعين تخطيها وقربة جداً من الصنابير والسيفونات ومواقع استخدام المياه.

٣. استخدام الطاقة:

يجب على المؤسسة العمل على تقليل استهلاكها للطاقة غير المتجددة قدر الإمكان وذلك عبر الاستثمار في المصادر المتجددة للطاقة خصوصاً الطاقة الشمسية. يمتد استخدام الطاقة الشمسية من استخدام الخلايا الشمسية لإنتاج الكهرباء الذي قد يكون عالي الكلفة إلى استخدام المرايا لتسخين المياه لمرافق المؤسسة المختلفة وهو إجراء منخفض الكلفة وعالي الكفاءة. كما يمكن للمؤسسة أيضاً استخدام تكنولوجيا تقليل استخدام الطاقة مثل المصابيح العالية الكفاءة والتي تضيء فقط عند تواجد للبشر في المكان الذي تغطيه وتنطفئ تلقائياً عند خلو المكان. الأسهل والأقل كلفة من كل ذلك هو القيام بإجراءات مثل توحيد درجة حرارة المكيفات في المكاتب المختلفة عند درجة حرارة معتدلة (٢٣°C) ودفع الموظفين إلى إغلاق المصابيح والأدوات الكهربائية التي لا يستخدمونها والاعتماد قدر الإمكان على ضوء الشمس عند توفره.

٤. استخدام الورق:

إن إنتاج وتصنيع الأوراق لهو من أكثر الأنشطة المدمرة للبيئة إما من ناحية احتياجه للخشب وما يعني ذلك من



الملحق الأول إرشادات السلوك البيئي في مرافق المؤسسة

١. التدخين:

يمنع التدخين منعاً باتاً في مرافق المؤسسة من قبل أي من موظفي ومراجعي وضيوف المؤسسة مهما كانت الظروف وذلك تماشياً مع القانون الفلسطيني البيئي الذي يمنع التدخين في المرافق العامة والتزاماً بحق المواطنين من موظفين وغيرهم في بيئة صحية وسلامة. على المؤسسة تقييد أماكن خاصة للمدخنين ويفضل أن تكون مفتوحة ومجهزة بشكل مناسب للتقليل أثر التدخين ما أمكن على البيئة. أماكن التدخين المغلقة يجب أن تكون مجهزة بنظام تهوية فعال يحمي مستخدمي هذه الأماكن والموظفين الآخرين من تسرب الهواء الملوث بالدخان وما يحتويه من مواد سامة.

٢. استخدام المياه:

يجب على المؤسسة وضع السياسات الكفيلة بتقنين استخدام المياه للشرب وغيرها. من هذه السياسات الالتزام بشراء مياه معالجة غير معلبة للشرب حيث يقوم كل راغب بالشرب باستخدام كوبه أو زجاجته الخاصة متعددة الاستخدام مما يكفل عدم إلقاء مياه معالجة كنفايات وكذلك عدم إنتاج نفايات غير ضرورية من الزجاجات والأكواب البلاستيكية.

ذلك يمكن للمؤسسة تقليل استخدام المياه في الحمامات من خلال تركيب ومعايرة السيفونات متعددة الدرجات حيث تضمن استخدام أقل كمية ممكنة حسب الحاجة عند كل استخدام للتواقيت. إذا كانت السيفونات غير متعددة الدرجات يمكن وضع



والقهوة ومنع تجاوز هذه الكميات إلا على حساب الموظف الخاص. تشجيع الموظفين على إحضار واستخدام الكميات التي يحتاجونها من مأكل ومشروب دون إسراف أو تبذير. على المؤسسة تقليل استخدام المعدات غير القابلة لإعادة الاستخدام أكثر من مرة مثل أدوات المطبخ البلاستيكية ما أمكن وتشجيع الموظفين على استخدام أدواتهم الخاصة والتي تستخدم مرات عديدة.

ولتشجيع العاملين في المؤسسة على تناول الغذاء الصحي والطبيعي والبيئي، مثل الزبيب والتين والخوخ، واللشمش الجفف والقمردين، والدبس والعنب والخروب والملبن. وجوز لوز وغيرها من الأشياء الطبيعية، الغنية بالمعادن والفيتامينات الضرورية للجسم. وفي المقابل، تثقيف أنفسنا على تجنب تناول الوجبات السريعة، مثل الشورما، والفالف، والهمبرغر، والنكانق، والبطاطا المقلية، تلك الأغذية التي تعد من أمراض العصر المتفشية، وهي تتضمن أضراراً صحية وبيئة كثيرة. بسبب احتوائها على الكثير من المواد الحافظة الكيماوية، وغيرها من المضافات والمنكهات والأصباغ الكيماوية المؤدية لجسم الإنسان وللبيئة، فضلاً عن احتوائهما على كمية كبيرة من الدهون المشبعة والسكر الاصطناعي اللذين يعملان على زيادة وزن الجسم، ومستويات الكوليسترول، وضغط الدم، وانسداد الشرايين. يضاف إلى ذلك، أن الوجبات السريعة، غالباً ما تتألف بالكرتون والبلاستيك والنایلون، مما يزيد من النفايات المتراكمة.

٦. نظافة المرافق وصحتها البيئية:

تعتبر المرافق ومكاتب المؤسسة المجال الحيوي الذي يقضي فيه الموظفون على اختلاف مواقعهم معظم نهارهم بعدل ٩-٧ ساعات يومياً. لقد أثبتت الكثير من البحوث العلمية التأثير الإيجابي لتوفير عناصر الطبيعة في مكان العمل على صحته وكفاءته وأيداعه ما يجعل من مصلحة المؤسسة وواجبها توفير عناصر طبيعية كالنباتات والأزهار مثلاً أو حتى تمثيلاً لعناصر الطبيعة من رسومات ومنحوتات في داخل ومحيط مرافقها ومكاتبها. كما أن الحفاظ على نظافة المرافق هو أمر هام جداً لصورة المؤسسة وسمعتها وكذلك للحفاظ على مستوى مرتفع لهنية وسلوك الموظفين.

تدمير للغابات أو تقليل للغطاء الأخضر الحيوي والمهم لصون الطبيعة والإنسان معاً أو لجهة إنتاج كميات كبيرة من الانبعاثات والنفايات السامة بسبب استخدام الكيماويات الخطيرة في عمليات تصنيع وتبييض الورق. من هنا يصبح تقليل استخدام الورق في أعمال المؤسسة شأن بيئي هام جداً. تبدأ عملية تقنين استخدام الورق من عملية الشراء حيث يمكن للمؤسسة شراء الورق المعاد تصنيعه ما أمكن لاستخدامات المختلفة ما يقلل الأثر البيئي من جهة قتل الأشجار وتدمير الغابات. كما يمكن للمؤسسة شراء الورق غير المبيض ما يعني تقليل الأثر البيئي السلبي من جهة استخدام المواد الكيميائية الخطيرة أو إنتاج العوادم والنفايات الخطيرة. كما أن المؤسسة يجب أن تفضل الطابعات التي يمكن مستخدمتها من الطباعة على كلتا وجهي الورقة بشكل آلي.

على المؤسسة أن تضع السياسات التي تضمن تقنين استخدام الورق ما أمكن من خلال منع طباعة المسودات غير النهائية واستخدام الكمبيوتر ما أمكن في قراءة وتصفح الإيميلات والتقارير وغيرها. تشجيع الموظفين على استخدام شاشة إضافية (من بقايا الكمبيوترات القديمة) يمكن أن يقلل الاحتياج للطباعة بشكل كبير لأنه يمكن من تصفح أكثر من برنامج أو وثيقة بنفس الوقت. يجب دفع الموظفين على استخدام كلتا وجهي الورقة وذلك من خلال تشجيع الطباعة على الوجهين ما أمكن أو تشجيع الموظفين على استخدام المجهة غير المستخدمة في المراسلات والمعاملات الداخلية غير الرسمية ومسودات محاضر الاجتماعات الكتابية وغيرها.

ومن المفيد أن تبادر إدارة المؤسسة، إلى التعاقد مع طرف ما، يعمل على جمع النفايات الورقية بهدف إعادة تصنيعها.

٥. استخدام المأكولات والمشروبات:

يجب أن تقوم المؤسسة بعمل السياسات الالزمة بحيث تقلل استخدامها واستخدام موظفيها ما أمكن للموارد المختلفة من مشروبات ومأكولات وغيرها ومنع التبذير في هذه الموارد التزاماً ببدأ الحافظة والتقنين وتقليل للنفايات والانبعاثات الناجمة عن استهلاك هذه الموارد. من هذه السياسات مثلاً تحديد حصة كل موظف من الشاي



- ١- استخدام مواد بناء طبيعية أو معادة الاستخدام ما أمكن.
- ٢- توفير أكبر قدر ممكن من الإضاءة الطبيعية من خلال زيادة المساحات المخصصة للشبابيك.
- ٣- توفير أكبر قدر ممكن من التدفئة الطبيعية في الشتاء من خلال زيادة المساحات المغطاة بالزجاج.
- ٤- توفير أكبر قدر ممكن من العزل لمنع تسرب الهواء الحرافي الشتاء.
- ٥- توفير أكبر قدر ممكن من التبريد والتهوية الطبيعية في الصيف.
- ٦- استخدام الطاقة المتجدددة خصوصاً الشمسية.
- ٧- استخدام مصابح عالية الكفاءة وذكية تنطفيء آلياً عندما يصبح المكان فارغاً من الناس.
- ٨- استخدام صنابير ذكية تتوقف عن دفق الماء عندما يرفع الشخص أطرافه من خفتها.
- ٩- إستيعاء الطبيعة ما أمكن في تصميم الديكورات الداخلية واستخدام عناصر طبيعية مثل النباتات والأزهار.

٩. النفايات الصلبة:



يجب على المؤسسة وضع سياسات وإجراءات تتماشى مع القانون الفلسطيني الذي يحث على تقليل إنتاج النفايات وإعادة استخدام ما هو قابل منها ثم تدوير ما يمكن تدويره ثم التخلص السليم مما تبقى من نفايات. لنركز قدر الإمكان، على شراء لوازم مكتبية مصنوعة من مواد طبيعية. ولتجنب استعمال الكؤوس والفناجين البلاستيكية والمناشف الورقية، فضلاً عن تفادي استخدام ماكينة المشروبات الساخنة التي تصرف في استهلاك الكهرباء.

لقد أثبتت الدراسات الخاصة بالسلوك البيئي أن حرق قانون أو عرف بيئي ما في مكان ما غالباً ما يدفع الموجودين في هذا المكان إلى اختراق قوانين وأعراف أخرى بيئية وغير بيئية. ومن الضروري أن تسعى المؤسسة إلى جتنب استخدام المعدات والأدوات المكتبية التي ينبع منها أخراً كيميائية وتشويشات كهروستاتية، تسبب إزعاجاً للعاملين الذين قد يعانون، بسبب ذلك، من بعض الأمراض، أو من الدوار، أو الصداع، أو الكسل، أو النعاس، الأمر الذي يؤثر سلباً على الإنتاجية. يضاف إلى ذلك جتنب استخدام طاولات المكاتب الرخيصة المغطاة بقشور خشبية للزينة، والمصنوعة، من الداخل من خشب مضغوط مُثبت بغراء يحتوي على مادة "فورمالديهيد" الملوثة للجو، والتي تتبخر باستمرار، وتتلف حاسة الشم والجهاز التنفسي، وتتسبب في مرض الريبو، بمعنى من الضروري الانتباه إلى الظروف البيئية في مكان ومبني العمل، وأخذ التدابير اللازمة لتحسين الوضع البيئي. وشراء طاولات مصنوعة من الخشب الصلب المستدام.

٧. تأمين المرافق:

المؤسسات هي موقع عمل وخدمة عامة يتواجد فيها العشرات من الناس ما بين موظفين ومراجعين وضيوف. هذا يجعل تأمين هذه المرافق من الأخطار المختلفة أمراً عظيم الأهمية. يشمل هذا التأمين بحد الأدنى توفر وسائل الحماية مثل طفایات الحريق وأبواب الخروج الاضطراري وغيرها مع تدريب الموظفين على استخدام هذه الوسائل. كما يشمل أيضاً تطوير خطط طوارئ تضمن تعامل المؤسسة مع شتى أنواع الأخطار والتهديدات. تشمل هذه الخطط تعين الموظفين المسؤولين عن إدارة أنواع المخاطر المختلفة، شجرة تواصل بين موظفي المؤسسة في حالة الطوارئ، تحديد آليات إخلاء المؤسسة، وضع سيناريوهات للمخاطر وطرق التعامل مع هذه السيناريوهات.

٨. التصميم البيئي للمرافق الجديدة:

عند تصميم وبناء مرافق جديدة للمؤسسة يجب على المؤسسة جعل التصميم صديقاً للبيئة قدر الإمكان وذلك يشمل الإعتبارات التالية:

وتقديم القهوة والشاي وغيرها في كؤوس بلاستيكية. ولنستخدم أكوابا خزفية أو زجاجية، وأباريق لتسخين المياه. علماً بأن هذه الأباريق تستهلك كمية أقل من الطاقة. وبدلاً من استعمال قناني المياه البلاستيكية، فلنستعمل البراميل الكبيرة المعبأة بمياه الشرب، والجهازة جنفيات.

وفي ما سبق من إرشادات ورد الكثير مما يساعد على تقليل إنتاج النفايات ويزيد فرص إعادة استخدام بعض المواد مثل الورق. إعادة التدوير تحتاج إلى وضع سياسات وإجراءات لفصل النفايات داخل مرفاق المؤسسة. في الحد الأدنى يمكن للمؤسسة فصل النفايات البلاستيكية والمعدنية والورقية وإعطائهما جامعياً هذا الأنواع من النفايات وهم متوفرون في غزة. وفي الحد الأقصى يمكن فصل شتى أصناف النفايات عن بعضها لتعزيز هذا السلوك داخل المؤسسة حتى لو لم توفر فرص التعامل المنفصل مع هذه المواد خارج المؤسسة.

١٠. النفايات الخطرة:

قد يتعرض العاملون في المكاتب للعديد من المواد الكيميائية الخطيرة، مثل السوائل المنبعثة من الماكينات والمعدات، الغازات والغبار والمساحيق الكيميائية. لذا، لدى اضطرارنا استعمال مادة كيميائية معينة، علينا التأكد من خصائصها، واستعمال كمية صغيرة ومحددة منها. فضلاً عن توفير التهوية الجيدة في مكان استخدامها. وإنجازاً، التقليل إلى الحد الأدنى من استخدام المواد الكيميائية في مكان العمل سيخفض من إنتاجها. وبالتالي سيخفف من الأضرار التي تسببها للبيئة وللصحة العامة.

وكما في المنازل تنتج المؤسسات الكثير من النفايات الخطرة مثل بقايا النظف والملمعات والدهانات وبطاريات السيارات والبطاريات بشكل عام وصبغات الطابعات وزجاج أضواء النبیون وغيرها. على المؤسسات جمع هذه النفايات منفصلة عن النفايات الصلبة الأخرى واستشارة البلديات التي تتبع لها في كيفية التخلص منها. وللتقليل إلى الحد الأدنى من استخدام المواد الكيميائية في مكان العمل وبالتالي التخفيف من إنتاج النفايات الخطرة، يمكننا تطبيق بعض الأفكار والتوصيات

البسيطة وسهلة التطبيق:
- لتجنب استخدام البطاريات التي تستعمل مرة واحدة. فلنستعمل البطاريات التي يعاد شحنها وتدوم لمدة طويلة. فضلاً عن الأجهزة والماكينات اليدوية، أو التي يمكن تشغيلها بالكهرباء، والآلات التي تعمل بالطاقة الشمسية.

- فلنستعمل الملففات البنية العاديّة المصنوعة من ورق أعيد تدويره. وهي أرخص ثمناً. ولتجنب استعمال الملففات ذات الفتحات البلاستيكية الشفافة، لأن هذه الملففات تعد أكثر الملففات ضرراً بالبيئة. لأنها غير قابلة للتدوير.

- ولنستعمل سوائل تصحيح الأخطاء التي يشكل الماء جزءاً أساسياً من تركيبها. وخلو من الإيثان الثلاثي الكلور، علماً أن المادة الكيميائية الأساسية المستخدمة في السائل الأبيض الكيماوي المستعمل في تصحيح الأخطاء، هي الإيثان الثلاثي الكلور. وتعد هذه المادة سامة ومهيجية، ومستقرفة لطبقة الأوزون. فضلاً عن بقائها لفترة طويلة في البيئة.

- لتجنب استعمال مشابك الورق المطلية بالبلاستيك الملون. لأنها قد تحتوي على معدن الكادميوم الثقيل والسام. ولنستعمل مشابك الورق العاديّة التي يمكننا إعادة تدويرها واستعمالها مرات عديدة.

- لتعليم مقاطع مهمة من النصوص، أو رسم المخططات البيانية. يجدر استعمال أقلام التلوين المائية، بدلاً من أقلام الحبر الملونة التي تحتوي على مذيبات ومواد كيميائية خطيرة، مثل التولوين، والرينيلين، والفينول، التي يتسبب التعرض المتواصل لأجزتها بالدواير، كما أن مادة التولوين تأثيراً خطيراً على الجهاز العصبي المركزي.

١١. الموضوعات:

لل موضوعات آثار كبيرة على صحة الإنسان النفسية والبدنية. بالرغم أن المؤسسات بشكل عام غير مسبوقة للموضوعات كما هو الحال في المصانع أو المعامل إلا أن هذه المؤسسات تستطيع دوماً أن تفعل أكثر لتقليل الموضوعات في مراقبتها. في قطاع غزة ونتيجة لانقطاع الطويل للكهرباء فإن معظم المؤسسات تقوم باستخدام مولدات للكهرباء وعليه فإن هذه المؤسسات ملزمة باستخدام كواتم مناسبة للصوت

الملحق الثاني

إرشادات السلوك البيئي في عمليات وبرامج المؤسسة

الإعداد والتخطيط:

يجب على قيادة المؤسسة ودائرة البرامج فيها جعل تقليل الأثر البيئي لبرامجهما ومشاريعها على قائمة أولوياتها عند التخطيط الإستراتيجي للمؤسسة أو عند تصميمه مشاريع وبرامج جديدة وذلك من خلالأخذ القضايا التالية بعين الاعتبار:

- دراسة الأثر البيئي:

يجب على المشاركين في تصميم المشاريع التفكير بالآثار البيئية الممكنة للبرامج والمشاريع حتى التصميم. يتم ذلك من خلال العصف الذهني للقائمين على البرامج في المؤسسة وقيادة المؤسسة واستشارة ذوي الإختصاص البيئي من موظفي المؤسسة في عملية تقييم أولي للأثر البيئي الممكن. إن كان الأثر المتوقع كبيراً كما هو الحال في الكثير من مشاريع البناء والبنية التحتية فلربما يجب على المؤسسة القيام بدراسة للأثر البيئي في مرحلة التطوير مستعينة بخبراء في هذا المجال أو جعل هذه الدراسة جزءاً من أنشطة المرحلة التحضيرية للمشروع. إن دراسة الأثر البيئي تمكن من وضع الحلول المناسبة لإزالة أو تقليل الآثار التي قد تترتب على المشروع أو البرنامج حتى الدراسة.

- كفاءة المشروع واستدامته:

التزاماً ببدأ الاستدامة يجب على المؤسسة تفضيل المشاريع ذات الأثر طويل المدى وتقديم الخدمات والمواد ذات الأثر الأكبر والجودة الأعلى والعمر الافتراضي الأطول مع ملاحظة تقليل المدخلات من موارد وكلفة لتعظيم كفائة البرامج والمشاريع قدر الإمكان.

- تخصيص ميزانيات لتقليل الأثر البيئي لعوامل السلامة المهنية:

يجب ضمان وجود ميزانية مخصصة لتخفيض الأثر البيئي للمشاريع التي لها مثل

حماية لموظفيها وللجيران. كما أن وضع لوحات إعلانية تشجع على خفض الصوت عند الحديث والنقاش لهو أمر مرغوب للحفاظ على الهدوء في مراقب المؤسسة وتقليل فرص التساحن بين الموظفين بسبب ميل البعض للصوت المرتفع. وللحذر من تعرض العاملين للتلاؤث بالضجيج، يجدر استخدام الضوابط الهندسية، وتركيب عوازل للصوت، والستائر السميكة والنسيج الكثيف. حيث أنها تكبح الأصوات، فضلاً عن زراعة النباتات في الأجزاء المختلفة لمكان العمل، لأن النباتات تمتص الصوت.

هذا الأثر أو للالتزام بقواعد السلامة والصحة العامة في مشاريع البناء والبنية التحتية حتى لا يكون إنعدام وجود مثل هذه الميزانية سبباً في التغاضي عن قواعد السلامة ومن ثم أثراً بيئياً أو صحياً غير مستحب من قبل إصابة أو مقتل عمال أو مواطنين في موقع العمل أو فقدان لنظام بيئي مهم أو تقليل لتنوع الحيوي.

- استغلال أنشطة المشاريع المختلفة للتوعية بقضايا البيئة:

نظراً لكون البيئة مثل عامل تقاطع مع الكثير من القضايا التي تهم مؤسسات المجتمع المدني مثل الجندر وحقوق الإنسان والصحة النفسية والطفولة والأشخاص ذوي الإعاقة ومحاربة الفقر والسيادة على الغذاء والتنمية وغيرها فإن التفكير في جعل التوعية البيئية والممارس البيئية السليمة جزءاً من معظم برامج المؤسسة يقدم خدمة كبيرة للبيئة الفلسطينية وللفئات المستهدفة في نفس الوقت.

تنفيذ المشاريع والبرامج:

تقليل الأثر البيئي:

يجب على المؤسسات الموقعة على هذه المدونة تطوير السياسات الكفيلة بجعل موظفي البرامج في المؤسسة حريصين على تقليل الأثر البيئي للمشاريع حتى التنفيذ ما أمكن. حيث يجب على هؤلاء الموظفين ضمان تنفيذ إجراءات تقليل الأثر البيئي التي شملها المشروع للأثار المتوقعة. أما الآثار غير المتوقعة فيجب توجيه الموظفين للفت النظر دائماً لهذه الآثار والعمل على تقليلها ما أمكن. فمثلاً عند تنفيذ مشاريع تدريب يمكن العمل على تقليل نفایات الطعام والمشروبات عبر التواصل المستمر مع المشتريات لشراء كميات الطعام حسب استهلاك المتدربين وتقليل استخدام التغليف ما أمكن. كما يمكن لموظفي المشاريع مثلًا الاهتمام ببنظافة أماكن الترفيه ومنع العبث بالأشجار والزهور عند تنظيم أنشطة خارجية للأطفال والشباب. ببساطة هناك دوماً طريقة أفضل بيئياً لتنظيم أي نشاط وعادة ما تكون هذه الطرق أكثر كفاءة من حيث التكاليف أيضاً.

- التأكد من الالتزام بقواعد السلامة والصحة العامة:

في كثير من المشاريع التي تشمل أعمال بناء أو أنشطة بيئية يكون هناك قواعد سلامة واضحة للعاملين أو المجاوريين لواقع هذه الأنشطة إلا أن الالتزام بهذه القواعد عادة ما يكون ضعيفاً من قبل العمال أو المقاولين. إن الاستسلام لهذا الواقع يجعل من قواعد الأمان والسلامة حبراً على ورق ومن ثم يجب على موظفي البرامج العمل على إلزام كل المعنيين بهذه القواعد بادئين بأنفسهم وعدم التساهل مع أي إهمال.

- الاستخدام الأمثل للموارد:

يجب على موظفي البرامج العمل دائماً على رفع كفاءة أنشطتهم من خلال تعظيم النتائج وتقليل المدخلات. يشمل ذلك الموارد الطبيعية والأثر البيئي. فعلى موظفي البرامج الحرص على استخدام المواصلات والأوراق وغيرها من الموارد الاستخدام الأنجع بحيث يتم توفير أي كلفة غير مفيدة بالإضافة إلى الحفاظ على البيئة. يشمل ذلك الحرص على أن تكون المواد التي يتم توزيعها على المستفيدين عالية الجودة وطويلة

العمر وقليلة التغليف وعالية الكفاءة البيئية ما أمكن. فهذه المواد تزيد من فائدة المستفيدين ولا تتحول لنفايات بسرعة مما يضيف لجودة الخدمة المقدمة ويخفي البيئة. كما يجب على موظفي البرامج تقليل الحاجة لسفر المستفيدين ما أمكن للحصول على الخدمة ما يعنيه ذلك من تقليل معاناة المستفيدين وتقليل استهلاك الوقود والانبعاثات الغازية السامة والمسببة لظاهرة تغير المناخ.

المتابعة والتقييم:

- **أخذ الأثر البيئي بعين الاعتبار أثناء عمليات المتابعة والتقييم:** يجب على القائمين على المتابعة والتقييم للمشاريع والبرامج في المؤسسة تحصيص موقع واضح للأثر البيئي والكفاءة البيئية خلال قيامهم بهما. يتم ذلك من خلال الالتفات إلى الجودة والسلامة البيئية للخدمات المقدمة. كما يجب الالتفات إلى استدامة أثر المشاريع وخدماتها خلال عملية التقييم. كما أن من المهم تقييم آثار استخدام الموارد ومدى كفافتها. كما يجب التحلي بدقة الملاحظة بحيث يتم رصد أي أثر بيئي غير متوقع للمشروع خلال عملية التقييم.

- الإهتمام بمراقبة العمل بإرشادات السلامة والصحة العامة:

يجب على القائمين على عملية المتابعة والتقييم القيام بفحص مدى التزام القائمين على المشاريع والبرامج في التأكد من الالتزام بقواعد السلامة والأمان في المشاريع ذات الأنشطة الخطيرة نسبياً. كما يجب متابعة التزام العاملين والقائمين على المشاريع والقائمين على المشتريات ذات العلاقة بالمشاريع بسياسات وقناعات ومبادئ المؤسسة البيئية حسب ما تم ذكره سابقاً في هذه المدونة.

- **توثيق الدروس المستفادة فيما يتعلق بالأثر البيئي للتعلم منها لاحقاً:** يجب أن يتم توثيق أي دروس مستفادة متعلقة برفع الجودة والكفاءة البيئية للمشاريع والبرامج. كما يجب تعميم هذه الدروس لتصل إلى القائمين على تطوير البرامج والمشاريع وكذلك القائمين على تنفيذها بحيث يتم تلافي الأخطاء وتعزيز السلوكيات الإيجابية عند تطوير وتنفيذ برامج ومشاريع مستقبلية.

المشتريات:

- إشتمال مواد تتعلق في البيئة ضمن دليل آليات وسياسات المشتريات:
يجب أن يشمل دليل الشراء بندًا واحدًا على الأقل يوضح التزام المؤسسة بتقليل الأثر البيئي لأنشطتها. يجب أن يتم صياغة هذا البند بحيث يوضح التزام المؤسسة بقضايا البيئة بشكل عام بالإضافة إلى بعض القضايا ذات العلاقة بالمشتريات مثل تقليل استخدام الطاقة، تقليل استخدام الموارد الطبيعية، وكذلك تقليل النفايات والانبعاثات السائلة والغازية. يجب أن يحتوي هذا البند على التأكيد على كون التزام الموردين بهذه القيم والمبادئ هو جزء أساسي من عملية اختيارهم. إضافة مثل هذا البند لها أهمية خاصة حيث أنه يمكن من تبرير بنود أخرى أكثر تفصيلية سيتم مناقشتها لاحقًا كما يمكن المؤسسة من نشر تقافة بيئية سليمة بين جمهور مورديها ومتعاقيديها.

يجب أن يشمل دليل المشتريات بنودًا أخرى تضع البيئة في قلب صناعة القرار في عمليات الشراء. يجب أن تصبح السمعة البيئية معياراً من معايير اختيار الموردين والمقاولين ويشمل ذلك السياسات البيئية الخاصة بهم، مدى التزامهم بتقليل استخدام الموارد، وجود خطط لديهم لتقليل الأثر البيئي. كما أن طبيعة المنتج ومدى صداقته للبيئة يجب أن تصبح من ضمن معايير اختيار المنتجات المختلفة كلما أمكن.أخيراً يجب أن يكون هناك بند يتعلق بكفاءة استخدام الطاقة للمنتج كمعيار لاختيار أيضًا. إن تضمين هذه البنود يحمي قدرة المؤسسة على المفاضلة بين الموردين والمنتجات المختلفة كما يعزز الثقافة البيئية بين الموردين حيث تساهمن مثل هذه البنود بجعل السلوك البيئي السليم والكافعه البيئية مرحلة أكثر ويعاقب السلوك السيء والمنتج غير الكفاءة بيئياً.

وضع ضوابط للسلوك البيئي السليم في كراس الشروط الخاص بعطاءات المؤسسة:

يجب أن تترجم البند سابق الذكر إلى شروط يتضمنها كراس شروط العطاءات التي تطرحها المؤسسة. كما يجب أن يوضح شروط العطاء الآليات التي سيتم فيها

تنفيذ هذه الشروط في عملية اختيار المستفيدين أو المنتج. من المهم جداً التأكيد على هذه الشروط خلال الاجتماعات التمهيدية وغيرها من الأنشطة التي تسبق العطاء وجمع المؤسسة بالموردين والمقاولين.

- **التعاقد وتطوير مدونة سلوك بيئي خاصة للموردين:**
يجب على المؤسسة أن تشمل فقرات بيئية ما سبق في العقود التي تبرمها مع الموردين والمقاولين حسب نوع المنتج أو الخدمة المراد شراؤها. كما يمكن للمؤسسة تطوير مدونة سلوك بيئي خاصة بها تخبر الموردين على توقيعها والالتزام بها خلال فترة عملهم مع المؤسسة. تعمل هذه البنود على جعل الموردين والتعاقددين أكثر ميلاً لتقليل أثراً لهم البيئي إما خارجاً لعقاب أو للحفاظ على علاقة طويلة المدى وإيجابية مع المؤسسة. كما تمكن المؤسسة من تقييم أداء الموردين وال التعاقددين بشكل أدق فيما يتعلق في أثرها البيئي.

- **التأكد على معايير السلامة والصحة العامة في كراس شروط عطاءات المؤسسة والمقاولين:**

يجب أن تشمل كراس شروط العطاء خصوصات تلك المتعلقة بأنشطة خطيرة نسبياً كأعمال البناء أو التخلص من النفايات وغيرها دليلاً واضحاً للسلامة المهنية والبيئية. كما يجب أن يتم توضيح أهمية هذا الدليل والالتزام به في كل اجتماع تمهدى أو اجتماع مع الموردين والمقاولين المنافسين. كما يجب أن يشمل الكراس ومن ثم العقد بنوداً واضحة لآليات العقاب إذا لم يتم الالتزام بكل أو جزء من إرشادات هذا الدليل.

- **دراسة السمعة البيئية للمنتجات ودورة حياتها:**
عند شراء بعض المنتجات خصوصاً العالمية منها يمكن الإضطلاع على مراجعات تهتم بالكافعه البيئية لهذه المنتجات من حيث طبيعة المنتج وأالية التصنيع ومدى صداقتها للبيئة. هذه المراجعات عادة ما تكون مكتوبة من قبل ناشطين بيئيين يعملون في مجال الرقابة على المصانع والمنتجات ويمكن الاعتماد عليها. إنأخذ سمعة المنتج والمصنع بعين الاعتبار يمكن من معاقبة المستهتررين بيئياً وبالتالي

الادارة المالية:

- التوثيق الإلكتروني ما أمكن:

معظم العيوب البيئي للادارة المالية يتركز بالاستخدام الكثيف للورق والطباعة في العماملات المالية المختلفة. جزء مهم من هذا العيوب لا يمكن توفيره بسبب ضرورة التقيد بالقوانين والأنظمة المعمول بها لدى الدولة الفلسطينية والممولين المنظمة لآليات توثيق المعاملات. لكن هناك أيضاً جزءاً ليس بالقليل يمكن توفيره من خلال التوثيق الإلكتروني عبر استخدام الإيميلات في تسليم المعاملات والمسح الإلكتروني بغض الأرشفة بدل الطباعة. مثل هذه الممارسات تقلل استخدام الورق والطباعة بشكل كبير وتقلل الحاجة لساحات كبيرة لتخزين الوثائق ومن ثم يقلل كلفة الإدارة المالية إلى حد كبير.

شئون الموظفين:

- جعل قراءة والتزام الموظف إجبارية على هذه المدونة:

يجب على الموظفين الحاليين والجدد قراءة هذه المدونة خصوصاً الجزء الأول منها والتوجيه إليها إلكترونياً وذلك بغرض توعيتهم بثقافة المؤسسة البيئية. كما أن توقعاتهم على المدونة سيساعدون من فرص التزامهم بها حيث أن إعلان النية بانتهاج سلوك معين غالباً ما يتبعه الالتزام بهذا السلوك. كما يوفر ذلك للمؤسسة فرصة متابعة السلوك البيئي للموظفين ودفعهم لتعديل السلوكيات الخطأ بناء على أرضية تعاقدية وقانونية صلبة. يمكن للمؤسسة أيضاً استخدام هذه المدونة كمصدر لتطوير مدونة سلوك خاصة بالموظفيين تشمل تفاصيل أكثر تراعي وضع المؤسسة الخاص وخاربيها.

- التوعية بقضايا البيئة والسلامة باستمرار:

يجب على المؤسسة العمل دوماً على توعية الموظفين بقضايا البيئة والأثر المهم لسلوكياتهم وعملهم على البيئة وتشجيعهم على التحسين المستمر لسلوكهم البيئي. يتم ذلك خلال دورات تدريب وتقاش حول بعض القضايا البيئية الهامة

تقليل الأثر البيئي للمصانع بشكل عام، في بعض الدول طورت الحكومات وسائل لتقدير بعض المنتجات ومن ثم منحها علامات الجودة البيئية. يمكن أيضاًأخذ هذه العلامات بعين الاعتبار عند الشراء للتمكين من مشتريات مسؤولة بيئياً.

- تقليل التغليف وشراء الأدوات غير القابلة لإعادة الاستخدام:
يمثل التغليف عبئاً كبيراً على البيئة إما من ناحية استهلاك الموارد لتصنيعه من طاقة ومواد أولية ومياه وغيرها من المدخلات أو من ناحية تحولها السريع إلى نفايات عادة ما تكون كبيرة الحجم. من ثم تقليل التغليف ما أمكن يعتبر عملاً بيئياً هاماً للمؤسسات تستطيع أداءه دون كلفة أو معاناة. تستطيع المؤسسات أن تشترى احتياجات لها بالجملة وبكميات كبيرة نسبياً فكلما زادت الكمية قل التغليف. كما تستطيع المؤسسات خصوصاً الكبيرة منها إجبار المورد أو المصنعين المحلي على إعادة جمع المخلفات من المؤسسة وإعادة استخدامها.

يجب على المؤسسات تقليل شراء واستخدام الأدوات التي تستخدم لمرة واحدة ما أمكن. فمثلاً تستطيع المؤسسات تشجيع موظفيها على استخدام أكواب وأدوات مطبخ خاصة بهم أثناء العمل لتقليل استخدام الأكواب والأدوات البلاستيكية أو الكرتونية أو الفلينية مما يعنيه ذلك من تقليل للأثر البيئي والصحي والبيادي. كما يجب على المؤسسات تشجيع مورديهم خصوصاً المطاعم على تقليل استخدام العلب البلاستيكية والأكياس ما أمكن لما لها من أثر كبير وطويل المدى (خلالها بطيء في البيئة) وذلك من خلال استخدام علب كرتونية معادة التصنيع وعدم استخدام مخلفات دون حاجة ماسة وجملة في إناء واحد إذا أمكن.

والمعقدة نسبياً أو استغلال المجتمعات الأسبوعية للنقاش حول بعض القضايا السلوكيات البيئية. فيما يتعلق بالسلوك البيئي داخل مكاتب ومرافق المؤسسة يجب استخدام وسائل إرشاد بيئي مثل الملصقات لذكر الموظفين دائماً بمسؤولياتهم نحو البيئة. هذه الملصقات تشمل مثلاً ملصقات حول استخدام السيفونات بشكل أمثل بحيث توضع فوق السيفونات نفسها لجعل الأثر مباشر على السلوك. كما تشمل ملصقات حول إطفاء الإضاءة عند مغادرة المكاتب وإطفاء صنبور المياه كلما توقفت الحاجة للمياه عند غسل اليدين والأدوات وغيرها.

- جعل السلوك البيئي جزءاً من تقييم الموظف

يمكن جعل السلوك البيئي جزءاً من التقييم السنوي للموظفين. مثل هذا الإجراء يجعل حرص الموظفين على سلوك أكثر جدية كما يضمن العمل المستمر على تحسين السلوك لأنه يمكن المؤسسة من نقاش سلوك الموظف معه بشكل جدي سنوياً وفق دورة يدركها الموظف ويتوقعها. هذا التقييم يمكن أن يضمن السلوك البيئي بشكل عام أو يركز على مسلكيات معينة مثل استخدام المواصلات، استخدام الورق، الحافظة على نظافة المكان وغيرها.

المواصلات:

المواصلات هي جزء أساسي من عمل وعمليات كل القطاعات في أي مؤسسة فلا يوجد دائرة أو إدارة تستطيع الاستغناء عن استخدام المواصلات وإن كان بوتائر ودرجات مختلفة. كما تمثل كلفة المواصلات عبئاً أساسياً على كثير من المؤسسات التي تصل كلفة المواصلات في بعضها لآلاف الدولارات شهرياً. بالإضافة إلى الكلفة المالية فإن استخدام المواصلات هو أحد المسببات المهمة للتلوث والإزعاج المحلي من ضوضاء وأختناقations مرورية وانبعاثات سامة لغازات متعددة وكثيرة. كما أن استخدام المواصلات هو أحد أهم مصادر انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون أحد مسببات ظاهرة الاحتباس الحراري وتغير المناخ.

ومن الواضح أنه، كلما ازداد عدد الناس الذين يستخدمون المواصلات العمومية وموالصلات صديقة للبيئة، كلما قلت الانبعاثات الكربونية وكلما قلت أيضاً تبعيتنا لاستيراد الوقود من الاحتلال الإسرائيلي أو من مصادر خارجية أخرى تحكم في أسعار الوقود وكمياته وكيفية توزيعه.

هناك الكثير من الممارسات والسياسات التي يمكن المؤسسة من تقليل أو تقنين استخدام موظفيها إلى حد كبير مثل:

- منع استخدام السيارات للذهاب للوجهات القريبة (أقل من 1 كم قطر).
- تشجيع الموظفين على تنظيم وخطيط أنشطتهم بحيث تقلل استخدام المواصلات ما أمكن.
- تنسيق الزيارات الميدانية بين الموظفين للتأكد من تشارك الموظفين الذاهبين لوجهات متقاربة لوسائل النقل.
- استخدام المواصلات العامة كلما أمكن مع مراعاة سياسات الممولين وطبيعة الأنشطة.
- تشجيع حضور الموظفين للعمل كمجموعات ما أمكن.
- توفير محفزات تشجع على تقليل استعمال المركبات الخاصة وال العامة. وبالتالي التوفير في استهلاك الوقود. ومن بين تلك المحفزات: تخصيص سقف محدد شهري من

الكيلومترات لكل موظف (بما في ذلك استخدام سيارته الخاصة أثناء العمل). وفي نهاية الشهر يتسلم الأخير تقريرا يفصل كيفية استعماله السيارة. وبالتالي تتم محاسبته ماليا. ففي حال سافر الموظف أقل من السقف المخصص له، يتم تحويل المبلغ الفائض إلى حسابه البنكي. أما إذا كان استخدامه للسيارة أكثر من السقف المخصص، فيتم عندئذ خصم القيمة المالية الزائدة من راتبه الشهري.